

## تمهيد

حظي هذا الجانب من الأزمة المستعصية التي تعيشها الجزائر بقدر كبير من الاهتمام, سواء من طرف المحللين أو الصحفيين أو حتى السياسيين, و ربما يعود السبب في ذلك إلى كون أن السبب المباشر في تفجير الوضع في الجزائر كان سياسيا و تمثل -كما هو معروف لدى الجميع- في إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي كانت لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية, الأمر الذي شكل سببا مباشرا لدخول الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها ميزتها سيادة كاملة و شاملة لمصطلح واحد و هو " الإرهاب " .

## 9. المقاربة السياسية لظاهرة الإرهاب في الجزائر

### 1.9. احتكار السلطة في الجزائر

لقد قام النظام السياسي في الجزائر على أساس احتكار السلطة مثله مثل جميع الأنظمة السياسية المتخلفة التي تحكم بلدان العالم الثالث، و في الجزائر كان احتكار السلطة من طرف النخبة العسكرية، و هي النخبة التي استندت على توليفة من الشرعية الثورية و الدستورية الشكلية، و قد عمدت إلى بناء أجهزة الدولة، كما اتخذت من جبهة التحرير الوطني واجهة إيديولوجية و سياسية، و طورت جهاز الأمن و مؤسسات العقاب و أدوات القمع، مما أدى إلى تركيز شديد في عناصر القوة السياسية عند قمة الهرم السياسي<sup>(1)</sup>.

إن طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد تؤدي إلى طريق مسدودة، و ذلك لقيامه على احتكار السلطة من قبل أقلية متعسفة مما يساعد على خلق وضع متفجر إن آجلاً أم عاجلاً، و يعود ذلك بالأساس إلى عملية الإقصاء التي تتعرض لها قوة اجتماعية ذات توجهات سياسية و عقائدية مغايرة بحيث تمنع من حرية التعبير عن مواقفها و تصوراتها، كما تمنع من الدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن أطر شرعية. و يكون بذلك البديل الوحيد أمام هذه القوى هو المقاومة السلمية أولاً، ثم الاحتجاج العنيف المولد للانفجار عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه و احتوائه<sup>(2)</sup>.

في مرحلة حكم الرئيس الراحل " هواري بومدين "، قام بإخضاع المنظمات الجماهيرية وإعادة تنظيمها أو حلها نهائياً، مثل الاتحاد العام للعمال الذي أعيد تنظيمه سنة 1969، و جمعية القيم الإسلامية التي تم حلها و حظر نشاطها سنة 1970، و الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر الذي تم حله سنة 1971 و أعيد تنظيمه بعد ذلك<sup>(3)</sup>. و لجأ بعد سنة 1970 إلى تكريس الشرعية الدستورية للدولة إلى جانب الثورية و التاريخية و قد ظهر في هذا السياق دستور و ميثاق 1976، كما تم اعتقال معظم

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص49.

(2) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص49.

(3) Abed chref, Algerie: le grand dérapage, éd. De L'aube, France, 1994, p67.

الرموز الإسلامية التي عارضت الثورة الزراعية و التعديلات التي أتى بها ميثاق 1976، و من تلك الرموز الشيخين " محفوظ نحاح " و " عبد اللطيف سلطاني "(1).

بعد وفاة الرئيس " بومدين " حاول أنصاره الإبقاء على احتكارهم للسلطة و قد عبروا عن ذلك في المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني عام 1980، إلا أن صراعا ظهر بينهم و بين أنصار الرئيس "بن جديد" الذي تولى الحكم و سعى إلى إحداث تغيير في المعادلة السياسية والاقتصادية الجزائرية وهو ما اسماه الرئيس " بالمراجعة "، و قد عمد الرئيس إلى تقوية موقعه وإزاحة المعارضين له تدريجيا داخل الحزب الحاكم و السلطة و الجيش، إلى أن جاء عام 1988 الذي شهد انفجارا شعبيا كبيرا، نتجت عنه مصادمات عنيفة في الشارع الجزائري امتدت إلى العديد من المدن الجزائرية الرئيسية، و هو ما لم تشهده الجزائر منذ استقلالها عام 1962.

و الملاحظ أن الرئيس لم يعط الإسلاميين وزنا كبيرا في البداية، لأنه كان يرى و مساعدوه أن القوى الديمقراطية ذات ثقل أكبر من القوى الإسلامية و هو الافتراض الذي أثبتت الأحداث عدم صحته حيث تمكنت هذه القوى من استيعاب و حشد تلك الجماهير الناقمة و الساخطة على الأوضاع التي آلت إليها البلاد مرجعة ذلك إلى فشل النظام السياسي في تحقيق المهام الموكلة إليه كالحرية، الوحدة، التنمية، و العدالة الاجتماعية... الخ(2).

وفي هذا الصدد، نعتقد أن المجتمع الجزائري حقيقة كان أقل وعيا من أن تسلم له إدارة الحكم بعد الاستقلال مباشرة على اعتبار أنه عاش 132 سنة تحت إدارة حكم فرنسي عمل جاهدا من أجل تغييب الوعي و الرشد عنه، إلا أن ذلك لا ينفى وجود بعض الفئات المثقفة والواعية سياسيا لدرجة تؤهلها للمشاركة في تسيير شؤون البلاد منذ أول يوم للاستقلال.

غير أن تلك الفئات استبعدت من السلطة وبقيت هذه الأخيرة بأيدي عدد معين من الأفراد يتصارعون فيما بينهم كل من أجل تحقيق مصلحة معينة، حتى وإن كان بعض الأشخاص فعلا قد عملوا جاهدين من أجل وضع الجزائر في مكانة متقدمة بالنسبة لدول

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص 50.

(2) المرجع نفسه، ص 50 51.

العالم، كما أن الرغبة في تحقيق أهداف معينة، حتى وإن كانت النوايا نبيلة، لا يعني بأي حال من الأحوال إقصاء الآخرين، لأن الفرد المقصى و المهتمش و المحبط في الأخير لن يكون سوى قنبلة موقوتة قابلة للانفجار تحت ضغط أي سبب .

إذن الجماعات الإسلامية التي من المفترض أنها تقود العمل الإرهابي اليوم هي تمثل تلك الفئات التي كانت تحمل تصورات معينة لجزائر الاستقلال إلا أنها وجدت نفسها مقصاة من الحياة السياسية وما يترتب على هذا من إقصاء من الحياة العامة بشكل كامل، فكان الأحرى بالدولة جذب جميع الأطراف الفاعلة و محاولة إشراكها في اللعبة السياسية منذ الاستقلال حتى تتحاشى الأحقاد الدفينة لدى هؤلاء وأنصارهم و التي يعبرون عنها عند أي مناسبة مواتية.

## 2.9. فشل النظام السياسي في الجزائر

على الرغم من أن السلطة في الجزائر بقيت محتكرة لما يقارب الثلاث عقود من الزمن من قبل بعض الأفراد الذين أحكموا قبضتهم على دواليب الحكم، إلا أن هؤلاء الأشخاص لم ينجزوا المهام التي كان من المفروض القيام بها على اعتبار أنهم وجدوا في تلك المناصب السياسية لأجل ذلك، في حين كان الاهتمام الأكبر من جانبهم يتمحور حول تغذية مصالحهم الشخصية.

لقد أخفق النظام السياسي في الجزائر في تحقيق أي من الأهداف المعلنة، وبالتالي اهتزت شرعيته، وبدا واضحا أنه أصبح يعاني نقطة ضعف أساسية تتمثل في فقدانه للشرعية، خاصة وأن قاعدته التقليدية المتمثلة في الشرعية التاريخية و الثورية قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، وهكذا يمكن التأكيد على التواصل الذي يميز النظام السياسي ومساره العام منذ الاستقلال وذلك على الرغم من التغيرات الطارئة على القيادات والشخصيات التي احتلت المراكز و المواقع الحساسة في أجهزة الدولة ومؤسساتها<sup>(1)</sup>.

في فترة الثمانينات فقدت الثقة تماما بين الشعب الجزائري و النظام الحاكم، حيث أصبحت تثار في الشارع الجزائري أسئلة كثيرة حول المبالغ التي دخلت البلاد نتيجة

(1) عنصر العياضي، مرجع سابق، ص9.

لتصدير النفط، أضف إلى ذلك أن كثيرا من المحللين قد أشاروا إلى الثراء الكبير الذي أصابه عدد من المسؤولين في الحكومات المتعاقبة خاصة في مرحلة الثمانينات أين غاب الحسيب والرقيب.

بالإضافة إلى ما سبق كانت مظاهر التبذير و البذخ كثيرة ومن ذلك إقامة مشاريع لا معنى لها مثل المركبات السياحية التي تحولت بعد فترة قصيرة إلى خرابات، ومشروع "رياض الفتح"، و "مقام الشهيد" الذي شكل أكبر مدخل ومخرج لأكبر الرشاوى التي تقاضتها الطبقة الحاكمة، والتي اختلطت فيها الأوراق (أوراق المال، السياسية، والتخريب الاقتصادي)، كل هذه الأمور وغيرها كثير أفقد النظام السياسي تلك الثقة التي كان يحظى بها من طرف الشعب و التي دامت لما يقارب عقدين من الزمن.

ومن أجل تدارك الأوضاع، قام النظام بإصلاحات سياسية كان أميزها فتح الساحة السياسية للتعددية الحزبية في عام 1989، ففي العاشر من أكتوبر 1988 وهو آخر يوم من الأحداث قدم الرئيس " بن جديد" خطابا يتعهد فيه بإحداث تحولات " في العمق".

غير أنه في ذلك الحين لم يكن الرئيس " بن جديد" يعلم بالضبط ما الذي سيقوم به، وما سينجر عن ذلك من أحداث ستعرفها الجزائر في تاريخ لاحق\*، بعد ذلك بثلاثة أيام دعا الرئيس إلى إعادة الدستور وقد حدد موعدا لذلك مع بداية نوفمبر 1988، وبعد تبني إصلاح الدستور في الثالث من نفس الشهر عين الرئيس " قاصدي مرياح" على رأس الحكومة، هذا الأخير استطاع التحكم في أحداث أكتوبر 1988، سنة بعد ذلك، وبالتحديد في مارس 1989 تم فصل الجيش عن حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال، إذ تم ذلك لأجل إبعاد الجيش عن الحياة السياسية تمهيدا لدخول الجزائر عهد الديمقراطية التي تعطي الحق للشعب في اختيار من يسير بلاده وليس كما كان في السابق عندما كان الجيش هو من يخول لنفسه القيام بذلك<sup>(1)</sup>.

انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر عام 1989 على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر، وكذلك الطموحات و الآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك، فآزمة أكتوبر وعلى الرغم من أن جذورها حقيقة هي سياسية بسبب النظام السياسي غير الرشيد الذي أوصل الجزائر إلى

1) Zahir Farés, Algérie: le bonheur ou son contraire, éd, l'Harmattan, paris, 1996, p 211.

\* للتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم (01).

مثل هذه الحالة، إلا أن معاناة الشعب كانت من الوضع الاقتصادي المتردي بشكل غير قابل للاحتمال، فأزمة أكتوبر سميت " بأزمة الخبز" وهذا خير دليل على أن الشعب الجزائري وصل إلى مستوى من الفقر و الحاجة ما يجعله غير آبه بحقوقه السياسية التي ركزت عليها هذه الإصلاحات، لقد كانت أحداث أكتوبر أزمة اقتصادية إلا أنها عولجت بحل سياسي تمثل في التعددية الحزبية.

هذه الأخيرة لم تكن الجزائر مؤهلة للخوض فيها لعدة أسباب لعل أهمها كما ذكرنا حالة الجوع والفقر والتشرد التي أصبح يعانيها المواطن الجزائري، وهنا تحضرنا مقولة شهيرة للرئيس الراحل " هواري بومدين" " إن الشعوب لا يمكنها الذهاب إلى الجنة ببطون فارغة"، وهذا ما ينطبق على الوضع السائد في الجزائر في تلك الفترة، فكيف يمكن أن نعرض على المواطن الجزائري حقه في الانتخاب وهو يفقد أصلا حقه في العيش؟ كيف يمكن إعطاء المواطن الجزائري حق إيصال من يراه مناسبا إلى السلطة، هذا العمل الذي يحتاج منه تفكيراً عميقاً، وهو في عملية بحث مضني عن الغذاء وكما نعلم جيداً أن عملية التفكير السليم تحتاج إلى جسم سليم تبنيه تغذية سليمة، هذه الأخيرة هي ما أصبحت تفتقدها الغالبية العظمى من الشعب الجزائري وعطفاً على ما قال " بومدين" " إن الشعوب لا يمكنها الذهاب إلى الديمقراطية ببطون فارغة".

### 3.9. فشل التحول الديمقراطي في الجزائر

في الجو المشحون الذي أعقب انتفاضة أكتوبر وفي ظل التعددية الحزبية التي أقرها دستور فيفري 1989 وقعت أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة في جوان 1990، وكانت انتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات و الولايات ( هياكل السلطة المحلية)، وقد حملت معها عدداً من المفاجآت الكبرى حيث لم تكن النتائج التي أسفرت عنها متوقعة من كل المتنافسين، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- كانت نسبة الامتناع عالية جداً حيث قدرت بحوالي 35% من الناخبين، وساد اعتقاد خاطئ مفاده أن نداء المقاطعة الذي وجهته كل من جبهة القوى الاشتراكية، والحركة من أجل الديمقراطية كان وراء ذلك، غير أن نتائج التشريعات عام 1991 فندت كل ما سبق ذكره، حيث كانت نسبة الامتناع أعلى على الرغم من عدم وجود أية دعوة للمقاطعة.

(1) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 11.

- لقد كان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2% من المسجلين في الانتخابات، وبنسبة 54.2% من المصوتين.

- عرفت جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال، سقوطا حرا وهذا على الرغم من كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفها، ولم تحصل سوى على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر قليلا من 25% من المصوتين فعلا.

بعد انتخابات 12 جوان 1990 وبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهذه الانتخابات أصبحت الجماعات الإسلامية صاحبة الكلمة الفصل في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز، وهكذا انقلبت حياة الناس اليومية رأسا على عقب وخلال عام واحد سجلت فيه سلسلة متلاحقة من الإجراءات الميدانية في أحياء المدن الرئيسية تحت شعار الأمر المعروف و النهي عن المنكر، فقد تضخمت الجماعات الإسلامية بانضمام أعداد هائلة من الشباب الضائع العاطل عن العمل إلى صفوفها حيث راح يبحث عن مخرج لأزمته و لتهميشه من طرف مجتمع تلاشت فيه كل الضوابط وأصبح مفتوحا على كل الاحتمالات والزوابع.

وقد ترافق ذلك كله مع سلسلة من عمليات القمع ضد الأفراد وممارساتهم بحيث اعتبرت منافية للسلوك الصحيح أو تلك التي تعرض الأخلاق العامة للخطر، فمثلا منعت أمسية غنائية كان من المقرر أن تحييها المغنية الفرنسية، البرتغالية الأصل " ليندا دوسوزا" في قاعة في وسط العاصمة بعدما جرى التهديد بتكسير القاعة وإحراقها إذا ما تم الحفل المقرر، و في مدينة " ورقلة" جنوب البلاد أضرمت النيران في منزل تملكه امرأة اعتبر سلوكها منافيا للأخلاق، وتوالت التظاهرات و التجمعات التي يخطب فيها قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهدف التعبئة والتوعية (1).

كما تعرضت المساجد إلى حملة من طرف أئمة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث كانت الجماهير تفتersh الأرضية المحيطة بجامع السنة في " باب الوادي" في كل يوم جمعة للاستماع إلى الخطب الدينية ذات الطابع السياسي التي كان يقدمها " علي بلحاج".

وكان في وقت سابق قد أعلن رئيس الحكومة في تلك الفترة " مولود حمروش"

أربع مراسيم تحدد وظيفة المساجد وقد جاء فيها " منع النشاط السياسي في —

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص ص 112-113.

المساجد-تعيين النظارة وبناء المساجد من طرف الدولة-المسجد يدار من طرف الناظر -- تعيين الأئمة من طرف الدولة"، هذه المراسيم الأربعة أكملت بمرسوم خامس تم تبنيه في 15 ماي من السنة نفسها من طرف مجلس الحكومة، ويتعلق هذا المرسوم بإنشاء مجلس إسلامي أعلى، مهمة هذا المجلس هي نشر التعاليم الصحيحة للإسلام، و محاربة الفهم المشوه لهذه التعاليم، ترقية الوعي الإسلامي، كما أخذ على عاتقه مهمة إعلان الفتاوى<sup>(1)</sup>، إلا أن هذا الإجراء جاء متأخرا.

في الثالث و العشرين من شهر ماي سنة 1991 دعا كل من " عباسي مدني" و " علي بلحاج"، في ندوة صحفية، إلى إضراب عام مفتوح إبتداء من السبت وبالفعل كانت استجابة الجزائريين إلى هذه الدعوة كبيرة.

لقد كان عمال البلدية و التنظيف أول من لبي دعوة الإضراب ثم تم غلق 30 دارا للحضانة، كما بدأت جماعات من العمال المضربين بمنع زملائهم من الدخول إلى المصانع، واضطر التجار وأصحاب المحلات إلى إغلاق محلاتهم تحت ضغط التهديد، وتوقف العمل كذلك في قسم البريد المركزي، وانتقلت الفوضى إلى الجامعات، كل هذا و المسيرات لا تتوقف في الشوارع، ففي جوان 1991 أصبح المتظاهرون يخرجون إلى الشوارع و يحملون الأعلام و يرفعون القرآن مفتوحا و خلال هذه المظاهرات ظهر "الأفغان" للمرة الأولى في شوارع العاصمة بلباسهم الأفغاني المميز.

وهكذا عمت الفوضى شوارع الجزائر مدة 12 يوما إلى أن حدث الصدام بين السلطة وأنصار الجبهة الإسلامية يوم 2 جوان ووصل إلى ذروته يوم 4 جوان حيث أعلن رئيس الجمهورية حالة الحصار وهي أقصى حالات الاستثناء جاعلا البلاد خاضعة للحكم العسكري، وفي جو العصيان المدني الذي ميز صيف 1991 سقطت الحكومة الثانية منذ أكتوبر 1988<sup>(2)</sup>.

وفي برنامج تلفزيوني "في لقاء الصحافة" أعلن الرئيس " بن جديد" عن تنظيم تشريعات مسبقة، وطلب من الجزائريين توفير الجو الملائم لسير الانتخابات قصد السماح للشعب الاختيار بحرية وديمقراطية، وفي 5 ديسمبر أعلن الرئيس أن الانتخابات التشريعية ستكون في السنة أشهر القادمة، هذا يعني أنها ستكون في نهاية السداسي الثاني من عام

1) Abed charef, op., cit., p17.

(2) عبد الباسط دررور، مرجع سابق، ص ص 115-116.



1991 حينما أعلن الرئيس أن الإصلاحات السياسية قد أنجزت.

غير أن هذه الإصلاحات لم يتم إنجازها كما كان متوقعا لها مع نهاية الانتخابات التشريعية، لأن هذه الأخيرة ألغيت نتائج جولتها الأولى، كما ألغيت الجولة الثانية من هذه الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في 16 جانفي 1992 وكان متوقعا للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفوز فيها، وهكذا أعلنت حالة الطوارئ واعتقلت قيادة الجبهة الثانية التي كانت قد تشكلت عقب دخول زعيمي " الفيس " عباسي مدني " و " علي بلحاج " السجن حيث كان قد حكم عليهما بـ اثني عشرة (12) عاما وكانا قد أوقفا أثناء أحداث جوان.

وفي النهاية فشلت تجربة التحول المؤسسي نحو التعددية الحزبية في الجزائر لأن مناخ عدم الاستقرار السياسي السائد لم يكن يتقبل هذه التجربة وهو يعيش حالة الصراع على امتلاك السلطة و توظيفها من أجل الحكم و الضبط المركزي و القهر وليس توزيعها<sup>(1)</sup>.

لقد شكل إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر من طرف الجيش سببا مباشرا في تشييد أعمال الإرهاب الدموية بصورة علنية من قبل الأصوليين، جاعلين من ذلك مبررا لاستعطاف الرأي العام في الداخل و الخارج مما زاد عدد المجندين في صفوفهم، الناقلين على النظام الذي أجهض التجربة الديمقراطية في الجزائر في مهدها، وهذا ما توضحه الدراسة الميدانية .

#### 4.9. تحليل بيانات الدراسة الميدانية

الجدول رقم -27- : يبين قناعة الإرهابيين بانعدام الديمقراطية في الجزائر

الاحتمالات	ك	%
ناجحة	2	03.33%
غير موجودة	48	80%
الديمقراطية تتنافى و الدين الإسلامي	6	10%
غير مبين	4	06.66%
المجموع	60	99.99%

(1) جراهامكرو، الاجتماع المقارن و النظرية الاجتماعية ما بعد الثلاثة عوالم، ترجمة جمال محمد أبو شنب، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 257.

أكد **80%** من المبحوثين أن الديمقراطية غير موجودة في الجزائر، وبالتالي هم يعتقدون أن سلطة الحكم متركزة في أيدي فئة معينة تقبض على زمام الأمور، فهي الأمر الناهي في كل شيء، أما نسبة الذين يعتقدون بأن الديمقراطية تتنافى مع الدين الإسلامي فلم تتعدى **10%** فيما يرى **03.33%** أن التجربة الديمقراطية في الجزائر ناجحة.

إن نسبة **50%** من المبحوثين الذين أكدوا عدم وجود ديمقراطية في الجزائر أضافوا في نفس السياق أنهم يتمنون وجود ديمقراطية حقيقية في الجزائر حتى تسترد حقوقهم التي سلبت منهم عندما تم إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي كان فاز بها مرشحهم.

وفي هذا الصدد يشير " فهمي هويدي " إلى أن القضية هي موقف الديمقراطية من الحركات الإسلامية وليس موقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية، ولا سيما أن الخطاب الديمقراطي العربي أصبح يحتوي على مفاهيم غريبة، ففي تونس سمعنا عن " ديمقراطية الاستثناءات"، أي أن نستثني من الخريطة الديمقراطية القوى " المهددة للديمقراطية"، وهذا ما حدث في الجزائر حيث كانت حجة النظام في إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية هو الخوف على الوطن من التهديدات التي تترصده لو أن الأصوليين وصلوا إلى سدة الحكم، لهذا تكاتفت جهود " الديمقراطيين" لإغلاق هذا الباب، و الحيلولة دون وصول هذه القوى، ومن ثم هناك تعسف من جانب القوى المنسوبة إلى الديمقراطية إزاء الحركة الإسلامية.

وهنا يمكن القول أن النظام السياسي في الجزائر أخطأ لثالث مرة، فإذا كان قد أخطأ لأول مرة عندما أهمل عنصر الدين الذي يمثل "هوية" بالنسبة للشعب الجزائري، وترك المجتمع يعاني فراغا رهيبا في هذا الجانب ما جعل أطرافا أخرى تسد هذا الفراغ فيما بعد، وإذا كان قد أخطأ لثاني مرة عندما فشل في تحقيق طموحات هذا الشعب الذي تسلل إليه الشعور بالحقرة و الظلم، فإن خطأه هذه المرة كان معلنا عندما صادر أصوات الشعب وحقه في اختيار من يتولون تسيير شؤونه بعد أن صودرت حقوقهم في التعبير لمدة طويلة.

الجدول رقم -28- : يبين افتقاد الإرهابيين لحرية الرأي قبل التحاقهم بالجماعات الإرهابية

الاحتمالات	ك	%
نعم	10	16.66%
لا	50	83.33%
المجموع	60	99.99%

كانت كل الحريات المنصوص عليها في مواد الدساتير السابقة لدستور فيفري 1989 تتدرج ضمن إطار محدد لوحدية الحزب الواحد الحاكم في البلاد ( حزب جبهة التحرير الوطني) ولدوره القيادي و التوجيهي للحياة العامة، وليس غريبا أن يكون هذا العامل مؤثرا في مفهوم و مجال و كفيات التعبير عن هذه الحقوق و الحريات.

ولم تتحرر هذه الحقوق و الحريات من هيمنة توجيهات الحزب الحاكم إلا بصدور دستور 23 فيفري 1989، غير أن الإجراءات المستحدثة في هذا الدستور لم تكن سوى حبرا على ورق، إذ بماذا يمكن تفسير موجة الاعتقالات الكبيرة التي تعرض لها النشطاء السياسيون مع بداية عشرية التسعينات حيث صودرت حرية الرأي بشكل مخيف إلى درجة جعلت الكثير من الجزائريين يلتحقون بالجماعات المسلحة خوفا من اعتقال السلطة لهم من جهة، ومن جهة ثانية بحثا عن متنفس لهم يستطيعون من خلاله التعبير عن رفضهم للواقع المتعفن السائد في البلاد.

لقد أكد **83.33%** من المبحوثين أنهم كانوا يفتقدون حرية الرأي قبل أن يلتحقوا بالجماعات المسلحة، التي مثلت لهم السبيل الوحيد لإفراغ مكبوتاتهم بعد حالة الإحباط التي أصيبت بها جراء تهميشهم من الحياة العامة وقمع النظام السياسي لهم.

الجدول رقم -29- : يبين التحاق الإرهابيين بالجماعات الإرهابية للتمكن من التعبير عن رفضهم للواقع في الجزائر

الاحتمالات	ك	%
نعم	39	65%
لا	21	35%
المجموع	60	100%

كانت نسبة المبحوثين الذين أكدوا أنهم تمكنوا من التعبير عن رفضهم للواقع الذي يعيشونه من خلال التحاقهم بالجماعات الإرهابية 65%، وهنا نؤكد على أن كامل الظروف كانت مهياة في الجزائر حتى تظهر مثل هذه الجماعات الخطيرة وتنتشر بهذا الشكل الرهيب.

لقد كانت مصادرة الرأي -وما يسببه ذلك من كبت يخنق الأفراد- بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر إذا ما حركتها أطراف لها مصلحة في تفجير الأوضاع و محاولة تغييرها لصالحها خاصة إذا كانت غالبية المجتمع مهضومة الحقوق الأمر الذي يزيد من تشعب العلاقات مع النظام الحاكم ودخول فئات من المجتمع في صدام مع الماسكين بمقاليدهم.

#### الجدول رقم -30-: يبين قناعة الإرهابيين بفشل النظام في الجزائر

الاحتمالات	ك	%
نعم	8	13.33%
لا	52	86.66%
المجموع	60	99.99%

لقد ضمنت المادة (59)، الفقرة (1) من دستور 1976 حق العمل للأفراد، حيث جاء فيها «حق العمل مضمون طبقا للمادة (24) من الدستور»، الفقرة (2) تشير إلى أن العمل "... شرط أساسي لتنمية البلاد وهو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه" وهو في الوقت نفسه، وبالنتيجة شرط للاستفادة من "الحق في اخذ حصته من الدخل القومي" كما تؤكد المادة (59)، الفقرة (3) من دستور 1976<sup>(1)</sup>.

إن الحقوق التي تحدث عنها الدستور الجزائري هي بعيدة المنال بالنسبة للجزائريين مثلما أكد ذلك المبحوثون، حيث يعتقد **86.66%** منهم أن النظام السياسي في الجزائر فاشل، فإذا كان الدستور تحدث عن الحق الأساسي للمواطن المتمثل في العمل الذي من خلاله يمكن لأي شخص توفير ظروف معيشته من مأكّل، وملبس ومأوى فإن أزمة البطالة وما يلازمها بالضرورة من أزمات، كأزمة السكن، وتدني المستوى المعيشي، وارتفاع نسبة العزوبية في المجتمع... إلخ، التي تعاني منها البلاد دليل واضح وصريح على أن النظام قد فشل فعلا في ضمان حقوق المواطنين فكان ذلك من بين أقوى الدوافع التي كانت وراء ظهور الإرهاب في الجزائر.

**الجدول رقم -31- : يبين السبب الذي جعل الإرهابيين يحكمون بفشل النظام في الجزائر**

الاحتمالات	ك	%
لأن الشعب غير واعي	3	5%
لأن الشعب محقور وحرّيته مصادرة	31	<b>59.61%</b>
لأن السلطة متركزة في يد فئة معينة من الأفراد	18	34.61%
المجموع	52	99.99%

في سؤالنا لهم عن السبب الذي جعلهم يصدرّون حكمهم بفشل النظام في الجزائر، أكد **59.61%** من المبحوثين أن قناعتهم هذه ترسخت من خلال مشاهدتهم اليومية لواقع المجتمع وما يعانيه الشعب المغلوب على أمره من حقرة وظلم ومصادرة لحياته.

(1) سليمان الرياشي، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 11، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 107.

بينما ارجع **34.61%** من المبحوثين فشل النظام إلى فساد به سبب تركّز السلطة في يد فئة معينة من الأفراد تعمل من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وهذا ما جعل بعض الأطراف تستغل عنصر الفساد في البلاد من أجل تعبئة الشعب ضد النظام، وهذا ما يوضّحه الجدول رقم -32-.

## الجدول رقم -32- : يبين طبيعة الوعود المقدمة للإرهابيين من طرف الجماعات الإرهابية

الاحتمالات	ك	%
تحسين المستوى المعيشي	17	28.33%
تأسيس دولة إسلامية	17	28.33%
القضاء على الفساد	26	43.33%
المجموع	60	99.99%

أكد **43.33%** من المبحوثين أن زملاءهم في الجماعات المسلحة وعدوهم بالقضاء على الفساد في الجزائر، أما نسبتا الذين قدمت لهم وعود بتحسين المستوى المعيشي، و أيضا تأسيس دولة إسلامية فكانتا متساويتين و هما **28.33%**.

إن إجابة المبحوثين تؤكد الدور الكبير الذي يلعبه الفساد -و ما ينجر عنه من إحساس بالظلم و الحقرة- في التحاق الأفراد القانتين من هذه الأوضاع المتردية بالجماعات الإرهابية، هذه الأخيرة التي وجدت الظروف في الجزائر مهيأة لتحشد أكبر قدر من الجزائريين في صفوفها حتى تكون ضاغطة أكثر على نظام الحكم، و تكون أيضا المحرك الرئيسي لما يحدث في البلاد.

و يعتقد الإرهابيون أن قيام دولة تطبق شرع الله هي السبيل الوحيد للقضاء على الفساد الذي يعم البلاد، وهذا ما يوضحه الجدول رقم -33-.

## الجدول رقم -33- : يبين الهدف الذي التحق من أجله الإرهابيون بالجماعات الإرهابية

الاحتمالات	ك	%
تغيير الأوضاع السائدة في البلاد	10	16.66%

تأسيس دولة الحق و القانون	10	%16.66
تطبيق شرع الله	34	%56.66
غير مبين	6	%10
المجموع	60	%99.89

يرى **56.66%** من المبحوثين أنه يجب تطبيق شرع الله و ذلك بالاستناد إلى القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد.

و في هذا الصدد, نشير إلى أن الإرهابيين يؤكدون على أن الدولة كافرة و جميع مستنداتها باطلة, فهم يتزوجون بغير قسيمة زواج, و يطلقون بغير ورقة طلاق, و لا يسجلون لأولادهم شهادة ميلاد لان أجهزة الدولة التي تقوم بهذه المهام كافرة, كما يحرمون جميع أنواع التعامل مع البنوك وشهادات الاستثمار ويعتبرونها ربا.

إن الجماعات الإرهابية المتطرفة دينيا في الجزائر تتعمد أن تملك تأثيرا سياسيا, ليس لأهداف سياسية بل لكي تنفذ برنامجها الديني, أما التسييس الشديد الذي يميز هذه الجماعات فهو ناجم عن الظروف السيئة التي يمر بها المجتمع الجزائري, إذ بسبب الأزمات الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية صارت الجماعات المتطرفة دينيا ذات شعبية واسعة, و هكذا اصطدمت بالسلطات السياسية لنشوب الصراع على الساحة نفسها, و كلما تفاقم الصراع ازدادت تسييسا, و إن ظلت لغتها و ظلت أهدافها دينية و اعتقادية.

يؤكد الإرهابيون على تطبيق شرع الله لإنقاذ المجتمع و الدين, و تخليص البلاد من الفساد, و هذه المهمة هي حسب اعتقادهم مسؤولية كبيرة على عاتقهم و بالتالي هم مكلفون بالقيام بها, هذا ما جعلهم غير نادمين على أعمال العنف التي قاموا بها.

**الجدول رقم-34:- يبين عدم شعور الإرهابيين بالندم**

الاحتمالات	ك	%
نعم	13	%21.66

لا	43	<b>71.66%</b>
غير مبین	4	6.66%
المجموع	60	99.98%

جاء في دراسة " عبد الحميد رشوان " حول الإرهاب في مصر أن نسبة من ندموا على الأعمال الإرهابية التي قاموا بها كانت 80%، بينما كانت نسبة من أكدوا أنهم غير نادمين على ما اقترفوه من أعمال عنف إرهابية 20%.

غير أن الدراسة الميدانية التي أجريناها تؤكد أن نسبة الذين لم يشعروا بالندم عن أي عمل إرهابي قاموا به كانت **71.66%**، بينما الذين أكدوا أنهم فعلا يشعرون بالندم فكانت نسبتهم 21.66%، فيما امتنع 6.66% منهم عن الإجابة.

أكد بعض العناصر من هؤلاء الإرهابيين المتواجدين بالسجن أنه إذا ما تم إطلاق سراحهم فإنهم سيقومون بالأعمال ذاتها و أكثر، لأنهم -على حد قولهم- مقتنعون بكل ما قاموا به، و هذا ما يؤكد الجدول التالي.

### الجدول رقم -35- يبين إلتحاق الإرهابيين بالعمل الإرهابي عن قناعة

الاحتمالات	ك	%
عن قناعة	47	<b>78.33%</b>
هناك من غرر بك	6	10%
هناك من أجبرك	1	1.66%
غير مبین	6	10%
المجموع	60	99.99%



لقد كانت نسبة المبحوثين الذين أكدوا أن التحاقهم بالجماعات المسلحة عن قناعة **78.33%** و هي نسبة مرتفعة مقارنة مع الذين قالوا بأن هناك من غرر بهم (10%)، أو هناك من أجبرهم (1.66%).

غير أن شعور الإرهابيين بأن التحاقهم بالجماعة الإرهابية كان عن قناعة هو شعور مزيف، ذلك أن الشخص البعيد عن الدين، و الذي يعاني من وضعية اقتصادية متردية، و مغيب عنه الوعي السياسي، لا يمكنه أن يملك شخصية قوية بإمكانها أخذ قرارات خطيرة كقرار الالتحاق بالجماعات الإرهابية، بل هذا الشخص هو فرد ضعيف من السهل جدا أن يغرر به أشخاص يستفيدون من انضمامه إليهم.

و كما هو معروف فإن الإرهابي يتسم على المستوى الانفعالي بشدة الانفعال و التطرف فيه فالكراهية مطلقة و عنيفة للمخالف أو للمعارض له في الرأي، و الحب الذي يصل عنده إلى حد التقديس و الطاعة العمياء لرموز هذا الرأي، و بالتالي لا يمكن للإرهابي الاعتراف بأن زملاءه في الجماعات التي ينتمي إليها قد غرروا به و إنما يعتقد بشكل كبير أنه قد التحق بهم بكامل إرادته و لم يسلبه إياها أحد.

### النتيجة الجزئية الثالثة

يؤكد الإرهابيون أن إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1991 هو بمثابة غلق الباب في وجه الأشخاص الذين وجدوا لهم تأييدا من طرف الشعب الجزائري مما حال دون وصولهم إلى سدة الحكم، وهكذا تم مصادرة أصوات الشعب وحقه في اختيار من يتولى تسيير شؤونه بعد أن صودرت حقوقهم في التعبير لمدة طويلة، فكان غياب الديمقراطية سببا في التحاق الإرهابيين بالجماعات الإرهابية، حيث شكلت هذه الأخيرة السبيل الوحيد لإفراغ مكبوتاتهم

بعد حالات الإحباط المتتالية التي أصيبوا بها جراء تهميشهم من الحياة العامة، الجداول (27)، (28)، (29).

كما يؤكد الإرهابيون أن الأزمات المختلفة التي يعيشها الشعب الجزائري كأزمة البطالة ، أزمة السكان، تدني المستوى المعيشي،... إلخ، هي بسبب فشل النظام السياسي في القيام بالواجبات الملقاة على عاتقه، الجداول (30)، (31)، (32)، (33).